الشراكة والتعافي ــ المسار المشترك نحو الاستقرار والنمو العالميين

الكلمة الرئيسية في افتتاح ندوة نيكي

تلقيها السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

طوكيو، الجمعة ٦ يوليو ٢٠١٢

النسخة المعدة للإلقاء

مساء الخير. يسعدني أن أعود إلى طوكيو. وأود أن أعرب عن عميق تقديري إلى **السيد تسونيو كيتا**، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشركة نيكي لاستضافته هذه الفعالية اليوم. وأشعر بالامتنان البالغ إزاء الكلمة الافتتاحية المرحبة التي أدلى بها **معالي وزير المالية السيد أزومي**.

إنني كلما أتيت هنا، أشعر دائما بالترحيب لما يبديه الشعب الياباني من دفء المقابلة وكرم الضيافة وسخاء الطبع. ولكن هذه الزيارة تكتسب أهمية إضافية.

فنحن نحتفل بمناسبة خاصة جدا هذا العام. نحتفل بمرور ستين عاما على بدء شراكة اليابان مع صندوق النقد الدولي. وطوال هذه السنوات الستين، كانت اليابان صديقا حميما وشريكا ملتزما للمجتمع الدولي.

وعلى مدار رحلتنا معا، كانت إجراءات اليابان تصطبغ دائما بروح الجماعة، وروح العطاء، والإيمان الراسخ بقوة العمل متعدد الأطراف.

واليوم، في مواجهة أسوأ أزمة مالية عالمية منذ "الكساد الكبير"، نحتاج إلى هذه الروح أكثر من أي وقت مضى.

وهنا، نستلهم كلمات **هاروكي موراكامي** الذي قال: "إذا كان لدينا أي أمل في النصر على الإطلاق، ينبغي أن ينبع من إيماننا بما تتميز به أرواحنا وأرواح الآخرين من تفرد تام وتمايز كامل، وأن ينبع من الدفء الذي نكتسبه بتلاحم أرواحنا معا."
وفي اليابان. ففي أكتوبر من هذا العام، ستستضيف طوكيو الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢ التي يعقدها الصندوق والبنك الدولي ــ حيث يلتقي المجتمع العالمي لتناول التحديات الاقتصادية الأكثر إلحاحا. وينبغي أن نسترشد بهذه الروح الجماعية حتى تحقيق التعافي.

إن الروح اليابانية "**كيزونا**" (絆) ــ والتي تجلت بوضوح عقب الزلزال وموجة تسونامي اللتين ضربتا شرق اليابان الكبير بلا هوادة ــ ترمز إلى ما أصبح العالم أكثر احتياجا إليه اليوم.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أتحدث عن ثلاثة أمور هذا المساء:

- أولا، أهم التحديات أمام الاقتصاد العالمي؛
- ثانيا، كيف يجب أن نوثق أواصر التعاون لمواجهة هذه التحديات؛
- ثالثا، دور اليابان كعضو لا غنى عنه في المجتمع العالمي.

أولا ــ أهم التحديات الاقتصادية اليوم

اسمحوا لي أن أبدأ بقضية بالغة الأهمية، وهي الجهد المتواصل على مستوى الاقتصاد العالمي للإفلات من قيود الأزمة المالية.

ومن المؤسف أن الآفاق المتوقعة أصبحت أكثر مدعاة للقلق في الشهور القليلة الماضية. فقد تدهور عدد كبير من مؤشرات النشاط الاقتصادي ــ الاستثمار، وتوظيف العمالة، والصناعة التحويلية. ولم يقتصر ذلك على أوروبا أو الولايات المتحدة، حيث حدث في أهم الأسواق الصاعدة أيضا: البرازيل والصين والهند.

ويشير الصندوق في تقييمه لمستجدات الاقتصاد العالمي، والذي يصدر في غضون عشرة أيام من الآن، إلى أن آفاق النمو العالمي ستكون أقل إلى حد ما مما كان متوقعا منذ ثلاثة شهور فقط. وحتى هذا التوقع الأدنى سوف يعتمد على اتخاذ إجراءات السياسة الصحيحة.

وقد بُذلت جهود فائقة بالتأكيد. وأعني هنا أوروبا، حيث اتخذ البنك المركزي الأوروبي خطوات لتخفيف ضغوط التمويل وتم توسيع شبكات الأمان المالي الأوروبية. وفي الأسبوع الماضي فقط، اتفق القادة الأوروبيون على خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح لمعالجة الأزمة الآنية، وهو أمر مشجع.

ومع ذلك، سيظل الأمر يتطلب مزيدا من التقدم للتغلب على الأزمة بشكل حاسم وتجنب الآثار المضرة على الاستقرار والنمو. ليس فقط في أوروبا، بل على مستوى العالم.

فليس هناك شك في أن هذه أزمة *عالمية*.

وفي عالم اليوم المترابط، لم يعد من الممكن أن ننظر فيما يحدث داخل حدودنا القومية فقط. فهذه الأزمة لا تعترف بالحدود الجغرافية. إنها أزمة تدق أبوابنا جميعا.

والمخاطر موجودة في كل أرجاء العالم ــ أوروبا والولايات المتحدة، وهنا أيضا في آسيا واليابان.

وبالتأكيد، تمكنت اليابان والمنطقة من الصمود بنجاح ملحوظ حتى الآن. فمنذ عام ٢٠٠٨، ساهمت آسيا في النمو الاقتصادي العالمي بأكثر من النصف.

ولكن هذا لا يعني أن آسيا محصنة.

فالتداعيات الآتية من أوروبا تزداد وضوحا هنا. وقد بدأ بالفعل تأثر عدد من البلدان الآسيوية بانخفاض أسعار الأسهم وخروج التدفقات الرأسمالية واتساع فروق العائد.

وبالنسبة لليابان، هناك نوعان من المخاطر ذات الأهمية القصوى:

- الضغوط الرافعة لسعر الين بسبب استمرار هروب الأموال إلى العملات الآمنة يمكن أن تشكل عقبة غير مرغوبة أمام نمو اليابان.
- ونظرا لأن نسبة كبيرة من الصادرات تذهب إلى أوروبا، فإن ازدياد عمق الأزمة هناك يمكن أن يلحق الضرر بالنمو.

إذن، فكما يتعين على البلدان الواقعة في بؤرة الأزمة أن تعمل على النهوض منها، يجب أن تعمل البلدان الأخرى على الوقاية منها. فما من أحد محصن منها.

ثانيا ــ حلول من خلال التعاون والشراكة الدوليين

ويقودني هذا إلى نقطتي الثانية. فحتى تكون حلولنا فعالة، ينبغي أن ترتكز على التعاون.

ما معنى هذا عمليا؟

تشير بحوث الصندوق إلى أن التعزيز المنسق للسياسات عبر بلدان مجموعة العشرين يمكن أن يرفع إجمالي الناتج العالمي بمقدار ٧%، ويزيد من فرص العمل المتوافرة بمقدار ٣٦ مليون فرصة على المدى المتوسط ــ في وقت وصل فيه توظيف العمالة عالميا إلى مستويات تمثل أزمة.

وقد عبر أرسطو عن هذه الفكرة بقوله: "الكل أكبر من مجموع أجزائه". واليوم، يحتاج العالم إلى رؤية تشمل "الكل".

إن الفكرة القائلة بأن إجراءات السياسة الجماعية سوف تفيد الجميع ــ كما تعبر عنها "عملية التقييم المتبادل" التي تجريها مجموعة العشرين ــ هي فكرة ظل الصندوق يدعو إليها لفترة من الوقت.

وبالفعل، هناك دور للصندوق يكتسب أهمية متزايدة، وهو إرساء الروابط بين البلدان والإشارة إلى كيفية تأثير السياسات في أي بلد على الأوضاع في البلدان الأخرى ــ تحليلنا الذي يتناول "التداعيات".

وقد رأينا مؤخرا أمثلة لبلدان تأخذ هذه الروابط في الاعتبار، داخل المناطق وفيما بينها، وهو ما يمكن أن نسميه تنسيق السياسات.

فهناك الإجراءات المتخذة مؤخرا في أوروبا، على سبيل المثال. وقد أرست القمة الأوروبية في الأسبوع الماضي اللبنة الأولى لاتحاد مصرفي جديد ــ وهي الإطار الرقابي الموحد. نعم، هناك عناصر أخرى لا تزال مطلوبة، وستكون هناك عقبات أمام التنفيذ. ولكن لا شك أن المضي في هذه الإجراءات المنسقة سوف يساعد على استعادة الثقة في منطقة اليورو على المدى الأطول.

وهنا في آسيا أيضا، تم تجديد الالتزام بنمط التنسيق الفريد الذي تتميز به هذه المنطقة: القرار الذي اتُّخِذ مؤخرا بمضاعفة حجم التمويل المتاح بمقتضى اتفاقية "العمل متعدد الأطراف في إطار مبادرة شيانغ ماي" والتوسع في استخدامها لمنع وقوع الأزمات.

هذه خطوات مهمة نحو الهدف النهائي ــ وهو الاستقرار والنمو الدائمان، الاستقرار والنمو المشتركان. وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف تنسيق الإجراءات لكسر حلقات الأزمة الأساسية، وهي الكيانات السيادية الضعيفة والبنوك الضعيفة والنمو الضعيف.

يجب أن نكسر ثلاثتها.

أولا، استعادة القوة السيادية:

يجب أن تتعامل البلدان بحزم مع قضية الدين العام. فهي قضية تضغط بشدة على النمو في عدد كبير للغاية من البلدان المتقدمة.

ومن الضروري تخفيض العجز ــ وبالنسبة للبلدان التي تواجه ضغوطا سوقية، لا يوجد بديل للقيام بذلك الآن. غير أن عملية التصحيح في البلدان الأخرى يمكن أن تكون أكثر تدرجا وبسرعة لا تؤثر على التعافي الاقتصادي.

فيجب على الولايات المتحدة، على وجه التحديد، أن تبذل قصاراها لتجنب الوصول إلى ما أسماه البعض "المنحدر المالي"، وهو ما يشير إلى التخفيضات الضريبية التي سينتهي العمل بها وتخفيضات الإنفاق التلقائية التي تم تشريعها لبداية العام القادم والتي يمكن أن تسفر عن تقليص الموازنة بدرجة حادة تعادل ٤% تقريبا. ومن شأن هذا أن يهدد التعافي ليس في الولايات المتحدة فقط، وإنما أيضا على مستوى العالم.

وفي أوروبا، كما ذكرت، يجب أن نواصل البناء على الخطوات المهمة التي تم اتخاذها. وعلى وجه التحديد، يجب الوصول بالتعاون المالي إلى مستويات عالية جديدة.

وحتى عندما تستطيع البلدان التحرك ببطء في مسيرة التصحيح المالي على المدى القصير، يجب أن يرتكز المسار المتبع على تعهدات موثوقة بتخفيض الدين العام على المدى المتوسط، وهو ما يمثل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا وهنا في اليابان أيضا.

وفي هذا الخصوص، يعتبر إقرار قانون ضريبة الاستهلاك مؤخرا في البرلمان الياباني خطوة إيجابية للغاية ــ ومن الضروري أن يتم تنفيذها على النحو المخطط.

ثانيا، معالجة الخلل في القطاع المالي وإصلاحه:

بالإضافة إلى ضرورة استعادة صحة الكيانات السيادية، ينبغي أيضا أن نستعيد صحة القطاع المالي، لتعود لدعم الاقتصاد وليس خلخلة استقراره، إلى الأداء الكفء وليس الأداء الضعيف، إلى الخدمة وليس فقط الربح.

ومرة أخرى، يجب ألا يغيب عن أعيننا الهدف الأساسي، وهو احتياجنا إلى مؤسسات مالية سليمة بالقدر الكافي لتقديم ما يلزم من ائتمان لاقتصاداتنا حتى تتمكن من تحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

وقد تحقق تقدم بالتأكيد. ومن أمثلة ذلك الاتفاقيات المتعلقة بإطار بازل الثالثه. ومنها أيضا الخطوات المهمة التي اتخذها مجلس الاستقرار المالي ــ بما في ذلك توضيح تفاصيل القضايا المتعلقة بالمؤسسات المالية ذات المؤثرة على النظام وأسواق المشتقات المالية المتداولة خارج البورصة.

ويمثل إصلاح القطاع المالي أحد المجالات التي كان التقدم فيها سباقا هنا في آسيا. ونتيجة لذلك أصبحت الميزانيات العمومية لدى البنوك أفضل بكثير مما هي عليه في أنحاء كثيرة أخرى من العالم. والواقع أن البنوك الإقليمية تمكنت من التدخل وتعويض خروج بعض بنوك منطقة اليورو من آسيا.

ولكن بعيدا عن التقدم في آسيا، إذا طُرح سؤال عما إذا كان النظام المالي العالمي قد أصبح أكثر أمانا اليوم مما كان عليه قبل أزمة "ليمان براذرز"، فسوف تكون إجابتي "ليس بعد".

ولن أخوض في التفاصيل هنا، لكن الصندوق حدد الأمور التي نرى أنه ينبغي القيام بها: تحسين التنظيم وتقوية الرقابة وتوفير حوافز ملائمة للقطاع الخاص. وكل ذلك ينبغي تنسيقه عبر المؤسسات والأسواق والحدود الجغرافية.

ثالثا، النمو المستمر:

نحن نحتاج إذن إلى استعادة صحة الكيانات السيادية والقطاعات المالية لكي تتحرك قاطرة النمو من جديد. لكن مواصلة التقدم تتطلب تحقيق هدف مجموعة العشرين المتمثل في النمو القوي والمتوازن والقابل للاستمرار. وأضيف إلى ذلك أن النمو ينبغي أن يكون شاملا للجميع ومؤديا إلى توفير فرص العمل.

والإصلاحات الهيكلية أمر أساسي في تحقيق هذا الهدف ــ عبر مختلف أسواق العمل والمنتجات والخدمات. وتتضمن البرامج التي يدعمها الصندوق مثل هذه الإصلاحات وتشمل ــ حسب مقتضى الحال ــ حوار وثيق مع الشركاء الاجتماعيين، ومنهم النقابات المهنية.

وقد استطاعت آسيا، بالتأكيد، أن تحافظ على زخم النمو ــ رغم الأزمة العالمية. والواقع أن آسيا لا تزال تقود التعافي العالمي.

وقد حققت المنطقة هذا عن طريق **الإصلاحات المستمرة** التي أدت إلى عدة نتائج، منها استعادة صحة القطاع الخاص. فقد هبطت نسب الدين إلى حقوق الملكية بمقدار الثلثين عما كانت عليه في العقد الماضي، مما زاد من قوة الميزانيات العمومية في قطاع الشركات.

وإلى جانب اهتمام آسيا بصحة اقتصاداتها المحلية، فهي تضطلع بدور حاسم أيضا في **إعادة توازن الاستقرار العالمي** الذي تعتبر الحاجة إليه شديدة من أجل تحقيق التعافي والنمو القابل للاستمرار في العالم كله.

ويمثل انخفاض الفوائض التجارية في بعض البلدان الآسيوية، على سبيل المثال، علامة واعدة. لكن استعادة التوازن التي جاءت مع الأزمة لم تكن كافية. وينبغي أن تواصل البلدان جهودها لتقوية الطلب المحلي. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الخصوص التحول إلى نمو يقوده الاستهلاك في الصين، وتحسين ظروف الاستثمار الخاص في كثير من اقتصادات "آسيان".

وقد أدرك قادة آسيا بأن هذا النوع من استعادة التوازن ليس مفيدا لآسيا فقط وإنما أيضا للعالم كله. وأدركوا في نفس الوقت أن النمو لا ينبغي استعادة توازنه فحسب، بل *زيادة* توازنه أيضا.

والنمو الأكثر شمولا هو قضية في أذهان صانعي السياسات الآسيويين ــ مثلما هو الحال مع كل صناع السياسات على مستوى العالم. والتقدم في هذا المجال ــ من خلال زيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي أو زيادة الدمج المالي، على سبيل المثال ــ يمكن أن يساعد على تحسين جودة الحياة بالنسبة للمواطنين، وإعطاء دفعة للطلب المحلي. إنها استراتيجية نجاحها محقق بالنسبة لآسيا والعالم أجمع.

ثالثا ــ دور اليابان في المجتمع العالمي

ويقودني هذا إلى نقطتي الثالثة ــ دور اليابان في العالم.

تعلمون أكثر مني عن التحديات الجسيمة التي تواجه بلدكم ــ ومنها مواصلة التعافي من موجة تسونامي. ومنها أيضا شيخوخة السكان.

ومع ذلك، فإن اليابان تتمتع بإمكانات هائلة للنمو أيضا.

وهنا، لا بد أن أشير إلى ما لديكم من عمالة متعلمة من الإناث، وهي مورد رائع لا تزال الاستفادة منه ضئيلة حتى الآن. وبزيادة مشاركتهن في سوق العمل إلى المستويات المعتادة في معظم بلدان مجموعة السبعة الأخرى، يمكن أن يرتفع الناتج الممكن في اليابان بمقدار ٢٥% بحلول عام ٢٠٣٠. إنها فرصة ثمينة لا يمكن تعويضها!

كذلك تتمتع اليابان بميزة وجودها في منطقة سريعة النمو. وهنا، ستساعد عضويتكم في "الشراكة عبر المحيط الهادئ" على زيادة اندماج اليابان مع آسيا، وإيجاد الحافز على الإصلاحات محلياً.

وهذه الشراكة توضح روح الجماعة السائدة في اليابان ــ سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

فحين كان إخوتكم في الوطن في أشد الاحتياج إليكم، بادرتم بمؤازرتهم.

وقد تسبب زلزال شرق اليابان الكبير وموجة تسونامي التي أعقبته في دمار بشري وهيكلي على نطاق يكاد يصعب على الفهم. وقد أدهشني الشعب الياباني باستجابته الجماعية البطولية وقدرته الهائلة على التكيف مع الظروف.

إن انقطاع توليد الكهرباء في أكثر من ربع البلاد كان يمكن أن يصل بكثير من الاقتصادات إلى الانهيار. لكن الشعب الياباني في الصيف الماضي، ومرة أخرى هذا العام، قاموا بجهود منقطعة النظير لحفظ الطاقة والإبقاء على حركة الاقتصاد.

الناس يعملون في عطلة نهاية الأسبوع، حتى تتمكن المصانع من العمل في غير فترات الذروة. الناس أغلقوا مكيفات الهواء وفضلوا ارتداء ملابس عمل خفيفة. هذا النوع من التضحية لا أستطيع تصور حدوثه في كثير من البلدان الأخرى.

ومع قوة تنفيذ النفقات الموجهة لأعمال إعادة البناء، سيتغير حال الاقتصاد الياباني. "**غامبارو نيبون!**" (がんばろう日本.)

وعندما واجه الاقتصاد العالمي أحلك ساعاته، وقفتم بجانب إخوانكم في الوطن العالمي.

وقد حدث مرتين في الآونة الأخيرة أن بادرت اليابان بسد الفجوة. ففي عام ٢٠٠٨ ومرة أخرى في هذا العام، كانت اليابان أول من عرض قروضا لدعم موارد الصندوق ومساعدته على درء انهيار أكثر خطرا في الاقتصاد العالمي.

وقد قادت اليابان جهود البلدان الأعضاء للتوصل إلى القرار الذي اتُّخِذ مؤخرا بزيادة موارد الصندوق بمقدار ٤٥٦ مليار دولار، وهو عمل قيادي يكتسب أهمية خاصة. فهو يسمح للصندوق بأن يساند كل بلدانه الأعضاء للوفاء باحتياجات كل المتأثرين بالأزمة.

وفي مواجهة الأخطار المشتركة، في الوقت الذي قد ينسحب آخرون أو يتوقفوا عن التقدم، تظل اليابان هي صاحبة الاستجابة الأولى والتي تبادر بالسؤال "كيف يمكننا المساعدة"؟.

وحتى حين واجهت اليابان تحديات داخلية، كان منظورها عالميا، منظورا نبيلا.

ولأنكم من أشد المؤمنين بأهمية العمل متعدد الأطراف، كانت الشراكة بينكم وبين المجتمع الدولي بالغة القيمة. فقد أصبح العالم يعتمد على دور اليابان كشريك في المواطنة العالمية وعلى دعمها الكبير للتعاون الدولي، سواء من خلال "آسيان+٣" أو "إيبك" (APEC)، أو كعضو في مجموعة العشرين.

وبنفس الروح، كانت اليابان داعما سخيا دائما لصندوق النقد الدولي.

- ساهمت اليابان أكثر من أي بلد آخر في الإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق لأفقر البلدان، بما فيها إفريقيا.

- ساهمت اليابان أكثر من أي بلد آخر في دعم المساعدة الفنية وجهود بناء القدرات التي يقوم بها الصندوق في أكثر من ١٢٠ بلدا ــ حيث ساهمت بما يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٠.

- وكانت اليابان بلدا رائدا أيضا في دعمها لشباب المسؤولين الحكوميين في المنطقة من خلال برامج المنح الدراسية التي يقدمها الصندوق والتي أفادت أكثر من ٥٠٠ طالب.

وأخيرا، أود الإشارة إلى أن اليابان ممثلة على أعلى المستويات في مؤسستنا. فأحد نواب المدير العام، وهو السيد **ناويوكي شينوهارا**، يساعدني في إدارة عمليات الصندوق اليومية. وأنا أقدر حكمته، ورؤيته الصائبة، وطبعه الهادئ ــ وكلها أمور ترتبط عندي بالصفات اليابانية في الأساس!

***

خاتمة: شراكة اليابان مع الصندوق

واسمحوا لي أن أختتم هنا: في أوقات الأزمات، يتمثل الخطر في زيادة التباعد بين البلدان. ويجب أن نستفيد من الترابط العالمي المتزايد حتى نتقارب.

ونحن في الصندوق ندرك أن هيكل حوكمتنا يجب أن يعكس أوضاع بلداننا الأعضاء. وفي هذا الخصوص، ستتم هذه المهمة بالضبط من خلال الإجراءات التي تسمى بإصلاحات "الحصص" والمتفق عليها في أواخر ٢٠١٠.

والواقع أن هذه الإصلاحات حين تدخل حيز التنفيذ ستكون هناك ثلاثة بلدان آسيوية ضمن مجموعة البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق ــ وهي الصين والهند واليابان بالطبع.

وهكذا فإن صوت آسيا القوي بالفعل في الصندوق سيزداد قوة.

وفي هذا السياق، سيأتي العالم إلى طوكيو في شهر أكتوبر القادم ــ لحضور اجتماعات الصندوق التي وافقتم بسخاء على استضافتها. وستكون كل الأنظار مركزة على اليابان وهي تسعى لإيجاد حلول عالمية للتحديات العالمية.

إن العالم أجمع سيتطلع إلى قيادة اليابان وروحها والتزامها بالعمل متعدد الأطراف ــ في وقت يحتاج فيه العالم لهذه الصفات، ويحتاج اليابان، أكثر من أي وقت مضى.

ونيابة عن الصندوق، يمكنني القول بأنني سأكون فخورة للغاية بوجودي هنا ــ وبالوقوف كتفا بكتف مع أصدقائنا اليابانيين.

وشكرا. (ありがとう.)